

آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة

Remote visual trial mechanism and fair trial principles

بوخلوط الزين

دكتوراه في القانون

جامعة عنابة الجزائر

Boukzine39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23/10/2021 تاريخ القبول للنشر: 24/12/2021

ملخص:

رغم أن إقرار استعمال آلية المحاكمة عن بعد في المحاكمات الجزائية مكن من تفادي مخاطر انتشار وباء كورونا في أوساط المحبوسين بالمؤسسات العقابية، كما تم بفضلها ضمان استمرارية سير جلسات المحاكمة وبذلك الفصل في مئات القضايا التي كانت عالقة بجداول المحاكم وفي آجال جد معقولة، إلا أن العمل بهذه الآلية لاقى العديد من الانتقادات من المنظمات والهيئات الحقوقية بحجة مساسها بحقوق الإنسان وعدم ضمانها لمبادئ المحاكمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: آلية، المحاكمة، المرئية، مبادئ، العادلة.

Abstract:

Although the adoption of the remote trial mechanism in criminal trials avoided the risks of the spread of the Corona epidemic among prisoners in penal institutions, and thanks to it, the continuity of the trial sessions was ensured, and thus the settlement of hundreds of cases that were pending on the court's tables in very reasonable deadlines, but the work With this mechanism, he met with many criticisms from human rights organizations and bodies, under the pretext of violating human rights and not guaranteeing the principles of a fair trial.

Keywords: Mechanism, trial, visual, principles, fair.

مقدمة

عرف العالم في العقود الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الاتصالات والمعلوماتية، فسارعت أغلب الدول لاستغلال هذا التطور في مختلف المرافق العامة ومن قبيل ذلك استعمال وسائل الاتصال المرئية والمسموعة في مجال العدالة. ولعل أهم نظام كرسه التشريعات الدولية والوطنية في مجال المحاكمات الجزائية هو آلية المحاكمة المرئية عن بعد، التي يقصد بها استعمال الوسائل التقنية الحديثة لإجراء المحاكمات القضائية بين أطراف لا يجمعهم مكان واحد، بحيث تكون هيئة الحكم أو التحقيق في مقر الجهة القضائية ويتم ربطها عبر تقنية الاتصال عن بعد *vidéo conférence* مع كل من له صلة بالدعوى بهدف استجوابه أو سماع أقواله.

ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وباءا عالميا سارعت أغلب الدول لإيجاد حلولاً عملية لمجابهة ذلك الوباء، إذ تم تعديل قوانين الإجراءات الجزائية على نحو يضمن استمرارية سير مرفق القضاء عن طريق تفعيل وتيسير استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية في إطار احترام الشرعية الإجرائية، كما صدرت العديد من القرارات واللوائح الداخلية لضمان صحة وسلامة مستخدمي المرفق من قضاة وإداريين ومتعاونين قضائيين ونزلاء المؤسسات العقابية.

ورغم أن آلية المحاكمة المرئية عن بعد لا تستعمل في جميع القضايا، بل تستعمل فقط في المحاكمات الجزائية التي يتابع فيها أشخاص موقوفين، وهي قضايا قليلة العدد مقارنة بالعدد الإجمالي للقضايا المسجلة بجدول المحاكم، كما أن مسؤولي الجهات القضائية الدولية والمحلية رحبوا باستعمال هذه الآلية وأرجعوا لها الفضل في ضمان استمرارية سير مرفق القضاء في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد 19)، إلا أنه ومع تزايد استعمال هذه الآلية برزت في الآونة الأخيرة العديد من الأصوات المنتقدة لها بدعوى تعامل الجهات القضائية مع المسألة من منظور كمي، من خلال التركيز على أعداد المحاكمات التي ساهمت هذه الآلية في تصريفها أكثر من اهتمامها بمدى احترامها ضمانات المحاكمة العادلة من حيث الشكل والموضوع لاسيما ما تعلق منها بحقوق الدفاع واحترام مبدأ المواجهة بين الخصوم.

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية هذه المداخلة كالتالي: ما مدى ملائمة آلية المحاكمة عن بعد لمبادئ المحاكمة العادلة؟. وسيتم مناقشتها عبر الخطوة التالية:

المبحث الأول: مدلول آلية المحاكمة عن بعد وإطارها القانوني.

المطلب الأول: مدلول آلية المحاكمة عن بعد.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لآلية المحاكمة عن بعد.

المبحث الثاني: مدى ملائمة آلية المحاكمة عن بعد لضمانات المحاكمة العادلة من منظور الفقه والقضاء.

المطلب الأول: أوجه مساس آلية المحاكمة عن بعد لضمانات المحاكمة العادلة.

المطلب الثاني: موقف القضاء من آلية المحاكمة عن بعد.

المبحث الأول : مدلول آلية المحاكمة عن بعد وإطارها القانوني

تعتبر آلية المحاكمة عن بعد الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني¹ في المواد الجزائية فهي آلية حديثة تقوم على الاتصال المرئي المسموع تستخدم في إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية لا سيما في مجال سماع الشهود ومحاكمة المتهمين في حال تعذر نقلهم الى الجهات القضائية عن طريق إقامة جلسات اليكترونية. نفصل مدلولها القانوني وإطارها القانوني في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مدلول آلية المحاكمة عن بعد

للإلمام بماهية آلية المحاكمة عن بعد تحديد المقصود بها وكذا تبيان أهميتها باعتبارها بديل تقني لشكل المحاكمة التقليدية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: المقصود بآلية المحاكمة عن بعد

مصطلح آلية المحاكمة عن بعد لغويا يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح vidéo conférence، وهو المصطلح الأول الذي عرفت به هذه الآلية، ويتركب من مصطلحين أولهما مصطلح vidéo وتقابله كلمة تلفزيوني باللغة العربية وهي تطلق على كل جهاز يقوم بنقل الصوت والصورة بواسطة موجات الاتصال المختلفة، وثانيهما مصطلح conférence وتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة أو حوار أو مؤتمر يكون موضوعه محدد ومعين،² كما أن مدلولها الاصطلاحي التقني والفني غير بعيد عن مدلولها اللغوي باعتبار أن هذه التقنية عبارة عن وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة التي يستخدمها مجموعة أفراد فيما بينهم،³ ويكون ذلك عن طريق إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية،⁴ و بأي وسيلة اليكترونية تضمن الاتصال⁵.

وتشكل آلية المحاكمة عن بعد خروجاً عن القاعدة العامة في جلسات التحقيق والمحاكمة التي تتم في نطاق جغرافي واحد بخصوص المتهمين والشهود وغيرهم من أطراف الدعوى، بحيث يكون لكل منهم دوره في سير جلسات المحاكمة أو التحقيق من خلال مشاركته فيها. و هذه التقنية تتميز باعتمادها على أربعة أنواع من النظم تختلف باختلاف نوع التحقيق والمحاكمة عن بعد المراد إتباعها وكذا وفقاً لأجهزة الاتصال المستعملة وهي:

1- **نظام الاتصال من نقطة إلى أخرى :** ويشكل أبسط الأنظمة المستعملة في المحاكمة عن بعد، وبموجبه يتم الاتصال المرئي والمسموع بين مكان تواجد جهة الحكم أو التحقيق ومكان تواجد المتهم أو الشهود أو باقي أطراف الخصومة.⁶

2- **نظام السويتش أو المتحدث النشط :** وفيه تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال بتقنية ال vidéo conférence كأن تكون جهة الحكم في دولة والشاهد في دولة ثانية والمتهم في دولة ثالثة، ويتطلب هذا النظام ضرورة إعداد هذه الأماكن إعداداً تقنياً وفنياً

جيدا بحيث يبدو للأطراف كأنهم في مكان واحد، كما أن شاشات العرض في هذه الأماكن تظهر فقط صورة الشخص الأعلى صوتا من بين المتكلمين سواء كانت للقاضي أو المتهم أو الشاهد.

3- **نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد :** ويتم الاتصال وفقا لهذا النظام بواسطة ال vidéo conférence بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها جغرافيا بما فيها قاعة تواجد جهة الحكم أو التحقيق وأربعة أماكن أخرى يوجد فيها باقي أطراف الدعوى من شهود أو متهمين أو ضحايا وغيرهم ، ويوجد في كل مكان شاشة عرض لعرض صور لهؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة دقيقة يتم بواسطتها سماع صوت المتكلم.⁷

4- **نظام المحادثة المستمر المتقدم :** وفقا لهذا النظام يتم الاتصال المرئي المسموع بين مكان تواجد جهة الحكم أو التحقيق وبين عدد كبير من الأماكن البعيدة عنها، حيث يتم تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض الصور وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركون على أن تقسم كل شاشة إلى أربعة أقسام يعرض في القسم الأول مشهد عام لقاعة الجلسة وقسمين لمكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة، أما القسم الرابع من شاشة العرض فينقل أليا صورة الشخص المتكلم بصوت أعلى من المشاركين في الجلسة. و هذا النظام من أكثر أنظمة المحاكمة المرئية حداثة وقد اعتمدته القانون الايطالي منذ سنة 1998.⁸

ولا شك أن التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصال والمعلوماتية سينتج حتما أنماطا أخرى لتقنية المحاكمة المرئية أكثر تطورا من الأنماط سالفة الذكر وبتكاليف أقل.

الفرع الثاني: أهمية آلية المحاكمة المرئية عن بعد.

تعد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد خروجاً من الطابع التقليدي المفرط في ميدان التحقيق والمحاكمة الجزائية الذي طالما اتسم به مرفق العدالة الجزائية، إلى طابع أكثر ليونة و أوفر جهداً وأقل وقتاً، بحيث يترتب على تطبيقها امتداد النطاق الجغرافي لجلسة التحقيق أو المحاكمة الجزائية إلى مسافات طويلة في الدولة الواحدة أو إلى أكثر من دولة، كما يتحقق بموجبها مبدأ الوجاهية بين أطراف الدعوى دون حاجة إلى وجودهم الفعلي في مكان واحد، لذلك فإن اعتماد آلية المحاكمة عن بعد يحقق العديد من المزايا أهمها :

- تسريع وتيرة الفصل في القضايا وخفض النفقات.
- ربح الجهد والوقت وتقادي مخاطر التنقل.
- حماية الشهود والمبلغين والضحايا.
- تعزيز الوسائل المتبعة في التعاون الدولي لمكافحة الجريمة .

- ترشيد النفقات المادية المرتبطة بنقل مئات المعتقلين إلى المحاكم أو تحويلهم بين المؤسسات العقابية، حيث تكلف خزينة الدولة يوميا مبالغ هامة.

وقد زادت أهمية استعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في الآونة الأخيرة خاصة بعد انتشار وباء كورونا، إذ عرف مرفق القضاء كغيره من المرافق شللا شبه تام الأمر الذي حتم على الجهات الوصية اتخاذ قرارات احتياطية وقائية لمنع انتشار الفيروس وحماية المورد البشري التابع لها فأصدرت مراسيم 9 و قرارات 10 ولوائح تنظيمية تقضي بوقف عمليات استخراج المحبوسين من المؤسسات العقابية للمحاكمة أو التحقيق و وقف إجراء جلسات المحاكمة والتحقيق مع المحبوسين بالنمط التقليدي، و في المقابل تم تفعيل آلية المحاكمة عن بعد وأصبح العمل بها هو الأصل بعدما كان استثناءا كما تحتم على القضاة استعمالها أثناء التحقيق والمحاكمة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لآلية المحاكمة عن بعد.

في إطار السعي المستمر لتعزيز فرص التعاون القضائي الدولي تم اعتماد التكنولوجيات الحديثة في لتسهيل الإجراءات القضائية وذلك من خلال اعتماد العمل بآلية المحاكمة المرئية عن بعد في الاتفاقيات الدولية كما أنه وفي إطار سعي أغلب دول العالم لعصرن جهاز العدالة عندها تم اعتماد آلية المحاكمة المرئية عن بعد في قوانينها الداخلية، نفصل ذلك كالتالي:

الفرع الأول: الإطار القانوني لآلية المحاكمة عن بعد في القانون الدولي .

اهتدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالتصدي للجريمة وتيسير التعاون الدولي الى اعتماد آلية المحاكمة عن بعد، واعتبرتها وسيلة هامة في تسيير إجراءات المحاكمات الجزائية ومن بين هذه الاتفاقيات:

1- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 11: يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من الأنظمة الدولية السباقة لاعتماد آلية المحاكمة عن بعد في جهاز العدالة على المستوى الدولي، إلا أنه قصر استعمالها في سماع شهادة الشهود فقط، بحيث نصت الفقرة 02 من المادة 69 من هذا النظام على أنه: " يدلي الشاهد بشهادته شخصيا أثناء المحاكمة ... ويجوز للمحكمة أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي، فضلا عن تقديم المستندات أو المحاضر المكتوبة...."، على أن يتم ذلك وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعروفة.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن لسنة 2000: تجد آلية المحاكمة عن بعد لها أساسا قانونيا في هذه الاتفاقية من خلال نص المادة 18 التي أقرت استعمالها في التحقيق القضائي عن بعد وحصرت ذلك في إجرائي سماع الشهود وتبادل تقارير الخبراء بين دول الاتحاد الأوروبي المتعاقدة بينها في مجال التعاون القضائي، وفيد ذلك بشرط ثبوت عدم ملائمة أو استحالة انتقال الشاهد أو الخبير إلى الدولة التي تطلب حضورهما أمام سلطتها القضائية ..، وفي حالة استجواب المتهم

اشتترطت هذه الاتفاقية موافقته المسبقة وكذا وجود اتفاق خاص بين الدولتين مع مراعاة قوانينهما الجزائية الداخلية في استخدام هذه الآلية¹². كما أجازت هذه الاتفاقية للدول الأطراف الاتفاق على أن تتولى جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطالبة وأن تحضرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب.

للإشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي وقعت بروتوكولين إضافيين للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية، آخرهما الذي تم التوقيع عليه في مدينة ستراسبورغ الفرنسية بتاريخ 2001/11/08 ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2004/02/01 وهو من أهم النصوص الدولية التي تعنى بموضوع المحاكمة المرئية عن بعد، ذلك أنه يهدف إلى توسيع نطاق آليات ووسائل التعاون القضائي فيما بين الدول الأوروبية بغية الاستفادة من الإمكانيات والوسائل التكنولوجية الحديثة في التحقيق والبحث الجنائي، بحيث يكفل سرعة أكبر ومرونة أعلى وفاعلية أقوى لهذا التعاون على نحو لا يتعارض مع حقوق الإنسان وسيادة القانون¹³.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية: تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون العربي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية و توسيع نطاق آليات ووسائل التعاون القضائي بين أعضائها وذلك عبر الاستفادة من الإمكانيات والوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في التحقيق والبحث الجنائي على نحو يكفل سرعة وفاعلية قصوى لهذا التعاون ولا يتعارض مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. لذلك فقد أجازت هذه الاتفاقية من خلال نص المادة 36 منها استخدام آلية المحادثة عن بعد في سماع شهادة الشهود الذين يتعذر حضورهم للإدلاء بشهادتهم بصفة شخصية أمام الجهات القضائية¹⁴.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمحاكمة عن بعد في التشريعات الوطنية

في إطار عصرنة قطاع العدالة، نصت الكثير من التشريعات الوطنية¹⁵ على اعتماد آلية المحاكمة عن بعد في تسيير العمل القضائية ورغم أن ذلك كان بصفة استثنائية في بداية الأمر إلا أنه وبسبب ظهور ظروف استثنائية طارئة كان آخرها تفشي وباء كورونا تعزز دور هذه الآلية وأصبحت هي الأصل خاصة في المجال الجزائي نفصل ذلك كالتالي:

1- المحاكمة عن بعد في التشريع الايطالي: يعد التشريع الايطالي من أول التشريعات الوطنية التي اعتمدت الية المحاكمة عن بعد في المحاكمات القضائية وكان ذلك بموجب المرسوم رقم 306 لسنة 1992 والمادة 147 مكرر الواردة ضمن المواد الخاصة بتطبيق قانون الإجراءات الجزائية، وفي البداية كان استعمالها يقتصر فقط في سماع الشهود وإفادات المتعاون مع العدالة وقد كان الدافع الأول لاعتماده هذه التقنية هو محاربة عصابات المافيا وحماية الشهود والمعاونين من مخاطر الانتقام، إلا أنه ونظرا للنتائج الايجابية التي حققتها هذه التقنية فقد اتسع نطاق استخدامها بموجب القانون 11 لسنة 1998 ليشتمل إجراءات محاكمة المجرمين الخطرين من داخل المؤسسات العقابية البعيدة عن المحاكم. دون المساس بحقوق الدفاع¹⁶.

2- **المحاكمة عن بعد في القانون الفرنسي:** رخص المشرع الفرنسي باستخدام آلية المحاكمة عن بعد في التحقيق والمحاكمة ضمن المادة 71/706 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل بالقانون رقم 2019/222 بتاريخ 23 مارس 2019 حيث نصت على أنه "لغرض حسن سير إدارة العدالة ، يجوز استخدام وسائل التواصل السمعي البصري عن بعد لمباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة وفقا للأشكال المنصوص عليها قانونا وذلك اذا رأى القاضي المختص او رئيس المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى ، ضرورة اللجوء إليها لحسن سير الإجراءات.

فإذا كانت ضرورة البحث والتحقيق تسمح باستعمال تقنية المحاكمة المرئية عن فانه يمكن لجهة التحقيق أو الحكم الاستماع إلى شخص أو استنطاقه وكذا إجراء مواجهة بين مجموعة أشخاص متواجدين في نقاط مختلفة من البلاد أو بين أشخاص متواجدون في دول عضوة في الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ قرار بحث أوروبي عن طريق وسائل التواصل عن بعد، كما أنه يمكن تمديد آجال التوقيف للنظر أو الحبس المؤقت عن طريق استعمال الوسائل السمعية البصرية للتواصل عن بعد، على أن يحرر في كل مكان حدثت فيه العملية محضر العمل المنجز كما يمكن أن تكون هذه العمليات موضوع تسجيل سمعي بصري وذلك تطبيقاً للبند من 3 إلى 8 من المادة 52-706 ، و تطبيقاً لمقتضيات الفقرة السابقة التي تنص على استعمال وسائل التواصل السمعي البصري عن بعد أمام هيئات الحكم عند سماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء، كما تطبق بموافقة وكيل الجمهورية وجميع الأطراف بالنسبة لمثول المتهمين أمام محاكم الجench إن كانوا موقوفين.

وقد أجاز القانون الفرنسي استعمال آلية المحاكمة المرئية في الحالات التالية :

- عند سماع الأشخاص الموقوفين من قبل قاضي التحقيق.
- في المرافعات الحضورية المتعلقة بتمديد فترة الحبس المؤقت.
- في الجلسات الخاصة بمنازعة إجراءات الحبس المؤقت أمام غرفة الاتهام أوجهات الحكم.
- في استجواب ممثل النيابة العامة للأشخاص الموقوفين في إطار تنفيذ أوامر الضبط والإحضار والأوامر بالقبض الوطنية أو الدولية وغيرها من الحالات المحددة قانوناً وهي حالات كانت تطرح إشكالات عملية رغم بساطتها . وغيرها من الحالات المشابهة والمحددة قانوناً.

ولأجل ضمان ممارسة حق الدفاع في ظل هذه الأوضاع، أجاز المشرع الفرنسي للمحامي التواصل مع موكله عن طريق استعمال وسائل التواصل عن بعد.17

وبسبب انتشار وباء كورونا وحالة الطوارئ المفروضة في البلاد اتخذت الحكومة الفرنسية عدة قرارات للتحكم في الوضع منها الأمر رقم 1401 / 2020 المؤرخ في 18 نوفمبر 2020 المتعلق بتكليف القواعد المطبقة على المحاكم في المسائل الجنائية، 18 سمح باستعمال آلية المحاكمة عن بعد في جميع المحاكمات الجزائية بما فيها قضايا الجنايات كما ألغى شرط الموافقة المسبقة للمتهم لمحاكمته عبر هذه التقنية، وبذلك أصبح استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد أصلا بعدما كان استثناءا، وهو القرار الذي لاقى انتقادات شديدة من رجال القانون وهيئات الدفاع عن حقوق الإنسان خاصة نقابة المحامين وكذا نقابة القضاة الفرنسيين بدعوى أن العمل بهذه الآلية على هذا النحو فيه مساس وانتهاك خطيرين لضمانات المحاكمة العادلة.

3- المحاكمة عن بعد في القانون الجزائري: أقر المشرع الجزائري إمكانية استعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد لتسيير الإجراءات القضائية بداية بموجب القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة¹⁹، وذلك من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل تسمح باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، وقد نظمت المواد 14-15-16 من القانون السابق ذكره إجراءات وشروط سماع واستجواب الأطراف عن طريق هذه الآلية. فالمحاكمة المرئية وفقا لهذا القانون تقنية تمكن القاضي سواء قاضي التحقيق أو قاضي الحكم من سماع المتهمين أو الشهود أو الخبراء... الخ عن بعد، وقد كرسها المشرع الجزائري وقتها كذلك في قانون الإجراءات الجزائية بموجب المادة 65 مكرر 27 من الأمر 02-15-20 والتي نصت صراحة على جواز أمر جهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته. وتطبيقا لذلك عرف النظام القضائي الجزائري أول محاكمة عن بعد بتاريخ 07/10/2016 بمحكمة القليعة، كما أن أول محاكمة دولية استعملت فيها هذه التقنية كانت بتاريخ : 11/07/2016 بمجلس قضاء المسيلة²¹ وقد تم بموجبها سماع شاهد متواجد بمحكمة نانثير الفرنسية.

وقصد مواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضها تفشي وباء كورونا في البلاد، أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية²² ، استحدث بموجبه كتابا بعنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات مبينا فيه بنص المواد من 441 مكرر الى 441 مكرر 11 إجراءات استعمال آلية المحاكمة عن بعد أثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة، ومن خلال هذا التعديل تتمثل شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد في القانون الجزائري في:

- وجود سبب جدي يتطلب استعمال آلية المحاكمة عن بعد²³.
- ضرورة مراعاة إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- وجوب تسجيل التصريحات على دعامة لضمان سلامتها وإجراءات أخذها ، ترفق بملف الإجراءات.

- وجوب تحرير محضر عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة عن بعد من طرف امين ضبط المؤسسة العقابية يوقعه ثم يرسل الى رئيس الجهة القضائية المختصة ليظم ملف الإجراءات. 24
- وجوب أن تضمن الوسيلة المستعملة في المحاكمة المرئية سرية الإرسال، وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراءات المتخذة وفقا لهذه التقنية.

كما أن التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية ألغى شرط الموافقة المسبقة للمتهم للسماح بمحاكمته عن بعد، وهو الشرط الذي كانت تنص عليه المادة 14 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة²⁵، ومنح السلطة التقديرية لجهة الحكم وحدها لتقرير استعمال هذه الآلية لسير إجراءات المحاكمة أو التحقيق، إذ تنص المادة 441 مكرر 8 على أنه عند لجوء جهة الحكم لاستعمال آلية المحاكمة عن بعد فعليها اطلاع نيابة الجمهورية وباقي الخصوم بذلك، وفي حالة اعتراضهم ورأت جهة الحكم عدم جدية الاعتراض، فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل لأي طعن.

ولعل إلغاء شرط موافقة المتهم أو دفاعه لمحاكمته أو التحقيق معه عبر تقنية المحاكمة المرئية عن جاء بعد ملاحظة تعنت المتهمين المحبوسين في كثير من الحالات للتمسك بهذا الشرط دون أسباب جدية، ما ولد كما هائلا من القضايا العالقة بجدول الأقسام الجزائية ومحاكم الجنايات بالخصوص وانعكس سلبا على المؤسسات العقابية من حيث التنظيم وقدرة الاستيعاب بالخصوص. إلا أنه يمكن القول أن تعديل المادة السابقة على هذا النحو زاد و سيزيد من حدة الانتقادات الموجهة لاستعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد لما فيه من مساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

كما أصبح من الممكن لممثل النيابة العامة تجديد آجال التوقيف للنظر عن طريق آلية المحاكمة عن بعد دون اقتياد الموقوف أمامه، كما يمكنه تنفيذ وإفراغ الأوامر بالقبض وصور القرارات النهائية بالحبس باستعمال هذه الآلية، وبذلك فقد أوجد المشرع حلا لعدة إشكاليات كانت تطرح باستمرار في السابق خاصة عند تواجد المتهم في مؤسسات عقابية بعيدة عن مكان صدور هذه الأوامر والقرارات²⁶.

ولا شك أن اعتماد آلية المحاكمة عن بعد في قانون الإجراءات الجزائية خطوة هامة مكنت من تفادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا كما ساهمت في تسريع وتيرة الفصل في مئات القضايا التي كانت متوقفة بسبب الجائحة، كما أن اعتماد هذه الآلية أوجد حولا لعدة إشكالات عملية كانت في السابق تحد من وتيرة السير الحسن للعمل القضائي إلا أن الكثير من الانتقادات وجهت وستوجه للمشرع الجزائي بخصوص هذا التعديل لما فيه من مساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

المبحث الثاني: مدى ملائمة آلية المحاكمة عن بعد لضمانات المحاكمة العادلة من منظور الفقه و القضاء.

رغم أن إقرار استعمال آلية المحاكمة عن بعد في المحاكمات الجزائية مكن في كثير من الدول من تقادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا في أوساط المحبوسين بالمؤسسات العقابية، كما تم بفضلها ضمان استمرارية سير جلسات المحاكمة وبذلك الفصل في مئات القضايا التي كانت عالقة بجداول المحاكم وفي آجال جد معقولة، إلا أن العمل بهذه الآلية لاقى العديد من الانتقادات من المنظمات والهيئات الحقوقية بحجة مساسها بحقوق الإنسان وعدم ضمانها لمبادئ المحاكمة العادلة، كما لم يتأخر رجال القضاء لقول كلمتهم في هذا الخصوص، فنصل ذلك في المطالبين التاليين:

المطلب الأول: أوجه مساس آلية المحاكمة عن بعد بضمانات المحاكمة العادلة.

خلف الاستعمال المتزايد لآلية المحاكمة عن بعد في تسير القضايا الجزائية في الآونة الأخيرة²⁷ استياء وقلقا واسعين وسط بعض المتقاضين و كذا نقابات القضاة و المحامين²⁸ بسبب ارتباطها بحرية الأشخاص و إمكانية مساسها بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين الموقوفين خاصة مبادئ الوجاهية والعلانية والمساواة أمام القانون ، فنصل ذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: آلية المحاكمة المرئية عن بعد تخرق مبدأ الوجاهية

عدم حضور المتهم لجلسة محاكمته يشكل أكثر الانتقادات الموجهة لآلية المحاكمة عن بعد، ذلك أن الحضور المادي للمتهم لجلسة محاكمته أمر مهم سواء لجهة الحكم أو للمتهم، فمن أهم الأمور التي يستفيد منها القاضي لكشف الحقيقة وتكوين قناعته الوجدانية هي تقييم لغة الجسد وطريقة التعبير لدى المتهم عند استجوابه ومواجهته بخصومه وبالأدلة القائمة ضده، و في المقابل فإن تمكين المتهم من حضور جلسة محاكمته عن قرب مسندا بدفاعه يمنحه طمأنينة كبيرة ويجعله يرتاح لملأ قضيته. وتزداد حدة الانتقاد الموجه لآلية المحاكمة المرئية عن بعد عند استعمالها في القضايا الجنائية التي عادة ما يكون الحكم فيها مستمد من الاقتناع الشخصي لجهة الحكم، وهو أمر صعب المنال في ظل عدم المثل الجسدي للمتهم أمامها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت جهة الحكم مشكلة من قضاة شعبيين يغيب عنهم التكوين القانوني و يصعب عليهم تكوين اقتناع شخصي سليم حول جنائية يتابع فيها متهمين غير مائلين أمامهم جسديا. كما أن هذه التقنية تمنح المتهم فاصلا زمنيا لاستيعاب السؤال الموجه له وتقديم الجواب المناسب لمركزه وموقفه في القضية.

الفرع الثاني: المحاكمة عن بعد تخرق مبدأ العلنية والمساواة

لما كان مبدأ العلنية يشكل ضمانا هامة لتكريس حياد القاضي والرقابة عليه، فإن العمل بآلية المحاكمة المرئية عن بعد حسب الكثير من المهتمين يمكن أن يخرق هذا المبدأ حتى بحضور الجمهور للجلسة وهذا لغياب المتهم واقتناده لعنصر الطمأنينة بوجود رقابة شعبية على القضاء. كما يرون أن المحاكمة المرئية يمكن أن تشكل انتهاكا لمبدأ المساواة، إذ يكون أحد الأطراف حاضرا بجلسة المحاكمة وهو النيابة العامة عادة ولها تقديم كل دفوعها ومرافعاتها دون وجود عوائق تقنية وهو حال الضحايا والأطراف المدنية، في حين يكون

المتهم حاضرا شكليا فقط، مع ما قد يصاحب ذلك من مشاكل تقنية كانقطاع الصوت أو عدم وضوح الصورة أو انقطاع الإرسال بالكامل.

المطلب الثاني: موقف القضاء من آلية المحاكمة عن بعد.

لم يتأخر القضاء المقارن لبسط رقابته على استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد في المحاكمات الجزائية بسبب ارتباطها بحرية الأشخاص وضمانات المحاكمة العادلة. وقد كانت أغلب القرارات الصادرة عنه بهذا الخصوص في بداية الأمر مؤيدة لاستعمال هذه الآلية ومؤكدة لعدم وجود أي تعارض بينها وبين هذه الضمانات مع حرصه الشديد على ضرورة أن تكون الوسائل التقنية المستعملة في المحاكمة ذات جودة عالية يمكن من خلالها لأطراف الدعوى التواصل مباشرة وبوضوح فيما بينهم، 29 إلا أنه مع تسارع وتيرة استعمال هذه الآلية و تزايد حدة الانتقادات الموجهة لها صدرت بعض القرارات القضائية المناقضة لاتجاهها السابق، نفصل ذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: موقف المحكمة الأوروبية والقضاء الأمريكي من استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد.

عرضت على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان العديد من الملفات التي استخدمت فيها تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، وكانت قراراتها بمناسبة بسط رقابتها على نص المادة 06 من الاتفاقية الأوروبية، بأن قررت أن اللجوء إلى تقنية المحاكمة المرئية عن بعد لا ينقص بحد ذاته من ضمانات المحاكمة العادلة خاصة وأن الهدف من استعمال هذه الوسائل هدف مشروع وأن الوسائل المستعملة في ذلك لا تتعارض مع حقوق الدفاع. 30 كما أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذهبت في بعض القضايا المرتبطة بالماфия الإيطالية أن محاكمة المتهم عبر تقنية ال vidéo conférence لا يشكل مساسا بضمانات المحاكمة العادلة، خاصة عندما يكون انتقال المتهمين إلى المحاكم محفوفًا بالمخاطر أو يكون الإجراء مبررا بمقتضيات حماية الشهود والضحايا المنصوص عليها في قوانين مستقلة 31. ، كما اعتبرت أن اللجوء إلى تقنيات التواصل عن بعد في إجراء المحاكمة لا ينقص في حد ذاته من ضمانات المحاكمة العادلة، مادام أن الهدف من اللجوء إلى هذه الوسائل هدف مشروع وأن الوسائل المستعملة في ذلك لا تتعارض مع حقوق الدفاع. هذا وقد بسطت رقابتها على الجوانب التقنية للمحاكمة للتأكد من عدم حصول أي انقطاع للبث خلال التواصل مع المتهم، وبذلك فهي تشترط للقول بشرعية المحاكمة المرئية عن بعد توفير اللوازم الإلكترونية ذات الجودة العالية التي تضمن صيرورة جلسة المحاكمة بالسلاسة اللازمة ودون انقطاع مع ضرورة احترام حقوق الدفاع. 32

وفي الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت عدة ولايات قوانين تجيز استعمال تقنية ال vidéo conférence في المحاكمات الجزائية، إلا أنها قصرت الأمر في إجراءات سماع الأطفال القصر، ولعل قضية ولاية ماريلاند في مواجهة المسمى كريغ من أهم القضايا التي قررت فيها المحكمة العليا عدم تعارض بند المواجهة مع استعمال تقنية ال vidéo conférence لسماع أقوال الشهود في مواجهة المتهمين، ففي هذه القضية تم استعمال

تقنية المحاكمة المرئية عن بعد للسماح لضحية اعتداء جنسي يبلغ من العمر ست سنوات بالإدلاء بشهادته، تطبيقا لقانون هذه الولاية الذي يسمح بذلك في الحالات التي قد يؤدي الإدلاء بها داخل قاعة المحكمة إلى إصابة الطفل باضطراب نفسي حاد كأن يفقد قدرته على التواصل.³³

الفرع الثاني: موقف القضاء البلجيكي والفرنسي من استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد.

رغم غياب نص قانوني صريح في بلجيكا يجيز للجهات القضائية استعمال تقنية ال vidéo conférence في المحاكمات الجزائية، إلا أنه في إطار التدابير المتخذة من قبل المحاكم البلجيكية لمواجهة وباء كورونا بادرت محكمة الجناح بـ "مالين" بتاريخ 30-03-2020 إلى استعمال هذه الآلية لمحاكمة المتهمين عن بعد في القضايا الجزائية، وقد ارتكز رئيس المحكمة في تبرير استخدام محكمته لهذه التقنية على عدة مبررات أهمها:

- أنه ما دام القانون البلجيكي لا يمنع صراحة استعمال تقنية المحاكمة عن بعد فهو يسمح بها تطبيقا لمبدأ لا بطلان إلا بنص.
- وجود حالة قوة قاهرة فرضتها الإجراءات المتخذة من قبل سلطات البلاد استثناءا لمجابهة فيروس كورونا (كوفيد 19).
- أن الإجراءات المتخذة من قبل سلطات البلاد لمجابهة فيروس كورونا تحتم التباعد بين الأشخاص وأن تقنية المحاكمة عن بعد تبقى الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها لكل شخص موقوف تتبوع وحضور إجراءات محاكمته.
- استعمال تقنية المحاكمة عن بعد لا يشكل مساسا بضمانات المحاكمة العادلة بدليل قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.³⁴

للإشارة فإن قرار المحكمة استخدام تقنية ال vidéo conférence لاقى تشجيعا من طرف المجلس الأعلى للعدالة في بلجيكا ، حيث اعتبر أن الأمر لا يعدو أن يكون إجراء استثنائيا في وقت استثنائي هدفه حماية الأمن الصحي للعاملين في المحاكم والمعتقلين في أن واحد ، وليس فيه أي مساس بضمانات المحاكمة العادلة.³⁵

أما في فرنسا فقد أصدرت محكمة النقض بتاريخ 02/03/2011 قرارا اعتبرت فيه أن اللجوء الى استخدام التقنيات المنصوص عليها في المادة 71/706 من قانون الإجراءات الجزائية لا يتطلب تعليلا خاصا من طرف المحاكم كما أن ضمانات المحاكمة العادلة ترتبط أساسا بالوسائل والتقنيات المستعملة لذلك، وهو القرار الذي تلتته عدة قرارات مؤيدة لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، مؤكدة فيها أن الحضور الشخصي للمتهم ليس ضروريا وأنه يتحقق حتى وإن تمت المحاكمة عن بعد³⁶ . إلا أن موقف القضاء الفرنسي لم يستمر على هذا المنوال، ذلك أنه بعد الطعن في القرار الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بتاريخ 18 نوفمبر 2020 والذي سمح باستعمال آلية المحاكمة عن بعد أمام جميع المحاكم

الجزائية بما فيها محكمة الجنايات دون الحاجة إلى موافقة الأطراف، أصدر مجلس الدولة الفرنسي قرارا بتاريخ 04 أوت 2021 ألغى قرار الحكومة السابق ذكره، معتبرا إياه يشكل انتهاكا خطيرا وواضحا لحقوق الدفاع لا يمكن تبريره بمقتضيات الوضع الصحي الناتج عن وباء كوفيد 19. 37. كما أصدر المجلس الدستوري الفرنسي بتاريخ 15 جانفي 2021 تحت رقم 2020/872 قرارا قضى بعدم دستورية المحاكمة المرئية التي تجري دون موافقة المتهم 38.

خاتمة

ختاما يمكن القول أن اللجوء لاستعمال تقنية المحاكمة عن بعد في التحقيق والمحاكمات الجزائية خطوة هامة حققت نتائج جد مرضية وأوجدت حلولا عملية لإشكالات مستعصية كانت تقف في وجه السير الحسن لمرافق القضاء وطنيا ودوليا، كما زادت أهميتها في زمن وباء كورونا وأصبحت ضرورة تقتضيها متطلبات حفظ الصحة العامة لكل المتدخلين في العملية القضائية، وقد توصلت في هذه الدراسة للاستنتاجات التالية:

- آلية المحاكمة المرئية عن بعد آلية هامة تضمن سير إجراءات المحاكمات الجزائية في الظروف الاستثنائية، مكرسة في التشريعات الوطنية والدولية.
- آلية المحاكمة المرئية عن بعد خطوة هامة لعصرنة مرفق القضاء زادت أهميتها في ظل انتشار وباء كورونا وأصبحت حتمية لحفظ الصحة العامة لجميع المتدخلين في العملية القضائية.
- آلية المحاكمة المرئية عن بعد سلاح ذو حدين، من جهة تساهم في تيسير العمل القضائي على مستوى جميع النواحي ومن جهة ثانية فهي تشكل خرقا نسبيا ل ضمانات المحاكمة العادلة خاصة مبادئ العلنية والمساواة والوجاهية.
- آلية المحاكمة المرئية تشكل خرقا فادحا ل ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع في ظل السماح بتعميم العمل بها في كافة المحاكمات الجزائية بما فيها محكمة الجنايات و إلغاء شرط موافقة الأطراف. ما جعل الهيئات القضائية العليا في الدول تتدخل وتلغي التوسع في استعمالها على هذا النحو.

ومن ثم توصلت الدراسة للاقتراحات التالية:

- ضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتعميم آلية المحاكمة المرئية عن بعد عبر جميع المحاكم والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني وكذا الحرص على زيادة سرعة تدفق الانترنت باعتبارها عصب حساس في العملية.
- تكثيف الدورات التكوينية لتمكين المورد البشري المعني من التحكم في سير آلية المحاكمة المرئية عن بعد ومتطلباتها.

- ضبط صياغة النصوص الإجرائية المنظمة لاستعمال آلية المحاكمة عن بعد على نحو يتوافق وما يقتضيه مبدأ الشرعية في النصوص القانونية.
- تقييد استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية بضوابط وشروط مشددة وقصره على حالات خاصة واستثنائية، وربطه بالموافقة الصريحة للمتهم أو دفاعه.
- إلغاء العمل بالية المحاكمة المرئية عن بعد في تسيير جلسات المحاكم الجنائية لخصوصية هذا النوع من المحاكمات.

الهوامش

1- يعرف التقاضي الإلكتروني بأنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الإلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية –الانترنت- و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين. لأكثر تفصيل أنظر مقال منشور على شبكة الانترنت للدكتور خالد ممدوح إبراهيم بعنوان التقاضي الإلكتروني، دون تاريخ النشر، عبر الموقع الإلكتروني www.kenanaonline.com، تاريخ زيارة الموقع 2021/10/08.

2 - سهيل إدريس، المنهل *قاموس عربي فرنسي*، دار الأدب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2005 ص 258.

3 - عادل يحيا، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد *دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية vidéo conférence* دار النهضة العربية، 2006، ص 25 .

4 - أنظر المادة 08 من القانون 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر بتاريخ 06 أوت 2000.

5 - أنظر المادة 02 من القانون 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

6 - عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، ص 61.

7 - عادل يحيا، المرجع السابق ص 31 وما يليها.

8- عمارة عبد الحميد، المرجع السابق ص 61.

9 - مرسوم تنفيذي رقم 69/20، مؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15 صادر بتاريخ 21 مارس 2020 الجزائر.

10 - مثال ذلك القرار رقم 303-2020 الصادر بتاريخ 25 مارس 2020 عن السلطات الفرنسية الذي يقضي بملائمة مقتضيات قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي مع مقتضيات القانون 290-2020 المؤرخ في 23 مارس 2020 المتعلق بحالة الطوارئ لمواجهة وباء كورونا، القرار منشور عبر الموقع www.legifrance.gov.fr، تاريخ زيارة الموقع 06/10/2021.

11 - تم اعتماده نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ: 17 جويلية 1998 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للموظفين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية عقد في روما لمعلومات أكثر بهذا الخصوص أنظر الموقع الإلكتروني [http:// www.icc-cpi-int](http://www.icc-cpi-int) ، تاريخ الاطلاع : 01/10/2021

12 - عادل يحيى، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، المرجع السابق ص 33.

13 - صفوان محمد شديفات، المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال vidéo conférence، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون ، جامعة الأردن المجلد 42، عدد 01 سنة 2015 ص 356.

14-الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، منشورة عبر الموقع الإلكتروني: www.arablegalmet.org ، تاريخ زيارة الموقع 04/10/2021.

15 - هناك الكثير من الدول التي أجازت في قوانينها الداخلية استعمال آلية المحاكمة عن بعد منها دولة الإمارات العربية المتحدة فالمرجع الإماراتي اعتمد العمل بآلية المحاكمة عن بعد بموجب القانون رقم 05 لسنة 2017 المتعلق باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية وقد عرفها بموجب المادة الأولى من هذا القانون في حين نص على حقوق المتهم في حال استعمال هذه الآلية في محاكمته وأهمها ضرورة قبوله المسبق لها وكذا جواز مقابلة الدفاع لموكله أو الحضور معه أثناء التحقيق معه أو محاكمته غير هذه التقنية على أن يكون ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة . كما تم اعتماد هذه الآلية وإن كان ذلك بشكل محدود في قوانين دول كندا وأستراليا ونيوزيلندا إذ قصر الأمر في محاكمة الأحداث وهذا لتفادي الوقوع في مشاكل نفسية التي قد تحدث للأطفال خاصة عند مواجهتهم بالمتهمين المعتدين عليهم، وفي مثال آخر حدث بدولة بلجيكا أين استعملت آلية المحاكمة عن بعد في محاكمة المتهمين بقتل الوزير البلجيكي André Cools الذين القي القبض عليهم بدولة تونس التي يمنع دستورهما تسليم المجرمين . أنظر لأكثر تفصيل بخصوص اعتماد آلية المحاكمة عن بعد في القوانين الداخلية للدول : حاتم محمد فاتح فتحي أحمد البكري ، مبدأ الشفوية والتقنيات الحديثة في المحاكمات الجنائية ن جامعة المنصورة مصر ص 39 .

16 - انظر لأكثر تفصيل: صفوان محمد شديفات، المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية le conférence، المرجع السابق، ص 354.

17 - هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، المملكة المغربية، العدد الأول، سنة 2020، ص 18.

18 - Ordonnance n° 2020-1401 du 18 novembre 2020 portant adaptation des règles applicables aux juridictions de l'ordre judiciaire statuant en matière pénale. www.legifrance.gov.fr; consulté le 12/10/2021.

- 19 - القانون 03-15 المؤرخ في 2015/02/1 يتعلق بعصرنه قطاع العدالة الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 2015-02-01، سنة 2015، الجزائر .
- 20 - الأمر 04-15 المؤرخ في 2015/07/23 يعدل ويتم الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية - الجريدة الرسمية عدد 20 مؤرخة في 2015/07/23 سنة 2015 الجزائر .
- 21 - محمد العيداني- يوسف زروق، رقمه قطاع العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07 العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر 2017، ص 512.
- 22 - الأمر 04-20 مؤرخ في 2020/08/20 الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجريدة الرسمية عدد 51 مؤرخة في 2020/08/31 سنة 2020، الجزائر .
- 23 - تتمثل أسباب اللجوء إلى تقنية المحاكمة عن بعد حسب نص المادة 441 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية في مقتضيات حسن سير العدالة، الحفاظ على المرفق العام أو الصحة العامة، الكوارث الطبيعية، دواعي احترام مبدأ الأجل المعقولة وقد وردت على سبيل الحصر لا القياس إلا أنها وردت ضمن عبارات فضفاضة تحتمل التأويل الموسع عكس ما يقتضيه مبدأ الشرعية في النصوص القانونية.
- 24 - بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر ، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد 06 . العدد 02 ، 2021، ص 19 .
- 25 - تنص المادة 14 من القانون 03-15 على أنه " إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية ...".
- 26- انظر الفقرة الرابعة من المادة 441 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.
- 27 - في المملكة المغربية مثلاً عقدت إلى غاية تاريخ 05 يونيو من سنة 2020 حوالي 1826 جلسة تم الفصل خلالها في 27507 قضية لصالح 30539 شخصاً معتقلاً. تم الإفراج عن حوالي 1149 معتقلاً منهم. هشام البلاوي .المرجع السابق .ص 33.
- 28 - ففي الجزائر مثلاً أصدر الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 2021/10/07 إعلاناً بخصوص المحاكمة المرئية عن بعد أبدى فيه امتعاضه من استمرار العمل بهذه الآلية لمدة تزيد عن السنة ونصف باعتبارها تشكل مساساً بحقوق الموقوفين. وتضمن أن ينتهي العمل بها لتأثيرها السلبي على ضمانات المحاكمة العادلة. وهو الأمر الذي انعكس سلباً على نوعية الأحكام حسب الإعلان. إعلان الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين مؤرخ في 2021/10/07 منشور بالموقع الإلكتروني للإتحاد: www.unoa.dz تاريخ زيارة الموقع 2021/10/17.
- 29 - هشام البلاوي ، المرجع السابق ، ص 26 .
- 30 - على سبيل المثال انظر قرارها بمناسبة الفصل في القضية رقم 04/46106 الصادر بتاريخ 05-10-2006 وكذا القرار رقم 62256 الصادر بتاريخ 2018-02-06.
- 31 - l'affaire Marcello Viola c/Italie CEDH; Arrêt du 05/10/2006.N 45106/04
Publié sur le site de la Cour européenne des droits de l'homme:
www.echr.coe.int; consulté le 10/10/2021

32 - يتجلى ذلك بوضوح من خلال القرار الذي أصدرته في قضية مواطن من روسيا يدعى (SAKHNOVSKI) سنة 2010 أين أكدت أن محاكمة المتهم عبر تقنية ال vidéo conférence لا يشكل في حد ذاته تعارضا مع مبادئ المحاكمة العادلة بل يجب التأكد من تمكن المتهم من متابعة مجريات الجلسة ومن إمكانية الاستماع إليه دون معقبات تقنية ومن تمكنه من التواصل مع محاميه بطريقة فعلية وسرية. انظر هشام البلاوي. المرجع السابق. ص 27.

33 - هشام البلاوي، المرجع السابق. ص 29. 30.

34 - وقد استدل القاضي مصدر هذا الحكم على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 02-10-2018 الذي قضت فيه المحكمة على أن استخدام تقنية ال vidéo confiance في المادة الجنائية لا يتعارض في حد ذاته مع الحق في محاكمة عادلة شريطة أن يكون الشخص الخاضع للمحاكمة بواسطة هذه التقنية قادرا على إتباع مجرياتها وأن يتم الاستماع إليه دون صعوبات تقنية وأن يتمكن من التواصل بشكل فعال و سري مع محاميه. هشام البلاوي، المرجع السابق، ص 29.

35 - هشام البلاوي، المرجع السابق. ص 29.

36 - هشام البلاوي، المرجع السابق ، ص 30.

37 - القرار منشور عبر الموقع الالكتروني: www.conseil-etat.fr ، تاريخ زيارة الموقع 2021/10/12.

38 - القرار منشور عبر الموقع الالكتروني: www.conseil-constitutionnel.fr ، تاريخ زيارة الموقع 2021/10/12.